محضر الجلسة رقم 638

التاريخ: الثلاثاء 9 محرم 1430 (6 يناير 2009).

الرئاسة: المستشار السيد علي سالم الشكاف، الخليفة الرابع لرئيس المجلس، ثم المستشار السيد محمد فضيلي الخليفة الأول لرئيس المجلس.

التوقيت: ست وعشرون دقيقة، ابتداء من الساعة السادسة والدقيقة السادسة مساء.

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على النصين التشريعيين التاليين:

- مشروع قانون رقم 52.08 يقضي بانتهاء مدة انتداب أعضاء مجالس الجماعات الحضرية والقروية ومجالس المقاطعات ومجالس العمالات والأقاليم والمجالس الجهوية وبانتهاء مدة انتداب ممثلي المأجورين.
- مشروع قانون رقم 42.08 يتعلق بإحداث وكالة التنمية الفلاحية.

المستشار السيد علي سالم الشكاف، رئيس الجلسة:

نستهل هذه الجلسة للدراسة والتصويت على النصوص التشريعية التالية:

أولا، مشروع قانون رقم 52.08 يقضي بانتهاء مدة انتداب أعضاء مجالس الجماعات الحضرية والقروية، ومجالس المقاطعات، ومجالس العمالات والأقاليم، والمجالس الجهوية، وبانتهاء مدة انتداب ممثلي المأجورين.

ثانيا، مشروع قانون رقم 42.08 يتعلق بإحداث وكالة التنمية الفلاحية.

ونستهل هذه الجلسة بالدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 52.08 يقضي بانتهاء مدة انتداب أعضاء مجالس الجماعات الحضرية والقروية ومجالس المقاطعات ومجالس العمالات، والأقاليم والمجالس الجهوية، وبانتهاء مدة انتداب ممثلي المأجورين، الكلمة للحكومة لتقديم المشروع.

السيد سعد حصار، كاتب الدولة لدى وزير الداخلية:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أعرض على أنظار مجلسكم الموقر مشروع قانون يقضي بانتهاء مدة انتداب أعضاء المجالس الجماعات الحضرية والقروية، ومجالس المقاطعات ومجالس العمالات والأقاليم، ومجالس الجهات وبانتهاء مدة انتداب ممثلي المأجورين، ويندرج مشروع القانون هذا في سياق اتخاذ التدابير التشريعية اللازمة لتنفيذ القرار السامي لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، بشأن تنظيم انتخابات جماعية مقبلة يوم 12 يونيو 2009.

وكما تعلمون واستنادا إلى القرار الملكي السامي، تم بعد التشاور مع الفرقاء السياسيين تحديد تواريخ مختلف الاستحقاقات الانتخابية التي تشهدها بلادنا خلال السنة الجارية كما يلي:

أولا، انتخاب أعضاء مجالس الجماعات ومجالس المقاطعات يوم 12 يونيو 2009؛

ثانيا، انتخاب أعضاء مجالس العمالات والأقاليم يوم فاتح يوليو 2009؛

ثالثا، انتخاب أعضاء الغرف المهنية يوم 24 يوليو 2009؛

رابعا، انتخاب أعضاء مجالس الجهات يوم 9 شتنبر 2009؛

وأخيرا تجديد ثلث أعضاء مجلس المستشارين يوم 2 أكتوبر 2009.

وحيث أن الانتخابات الخاصة بتجديد أعضاء المزاولين مهامهم حاليا في مجالس الجماعات ومجالس المقاطعات ومجالس العمالات والأقاليم ومجالس الجهات، ستجري قبل تاريخ انتهاء مدة انتدابهم، فإنه من الضروري إصدار قانون يقضي بانتهاء مدة الانتداب المذكور في اليوم الموالي بتاريخ إجراء انتخابات مقبلة، خاصة بكل هيئة.

ومن جهة أخرى وحيث أن ممثلي المأجورين يشكلون هيئات ناخبة مستقلة، تنتخب من يمثلها بكل من مجالس الجهات ومجلس المستشارين، وبالنظر للترابط القائم بين الانتدابين المهني والجهوي، فإن مشروع القانون ينص أيضا على إنهاء مدة انتداب كل فئة من فئات ممثلي المأجورين مزاولين مهامهم حاليا في تاريخ يحدده النص التنظيمي، وفي هذا الإطار فإن مشروع القانون ينص على تنظيم انتخابات ممثلي الجدد لكل فئة من فئات المأجورين، ابتداء من التاريخ المحدد في النص التنظيمي السالف للذكر.

تلك هي الغاية من مشروع القانون المعروض على أنظار مجلسكم الموقر، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لمقرر لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان لتقديم تقرير اللجنة حول المشروع.

إذن نعتبر أن التقرير قد وزع، ونفتح باب المناقشة، الكلمة للأغلبية.

إذن أحد المستشارين المحترمين، تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد الحق التازي:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على آخر المرسلين وعلى آله وصحبه وسلم.

إخواني الوزراء،

إخواني المستشارين،

كما جاء على لسان الأخ الوزير، هذا المشروع قانون 52.08 اللي هو فيه فقط جوج ديال المواد قصير جدا ولكن ثقيل، لأنه جاء لملائمة انتداب المنتخبين مع النطق الملكي السامي، يوم افتتاح دورتنا الخريفية هاته، حيث

قرر جلالة الملك أن تمر الانتخابات الجماعية يوم 12 يونيو، بينما أحكام ديال المادة 43 من القانون 9.97 كتقول أن المنتخبين المدة الانتدابية ديالهم ستة سنين، إذن الناس اللي انتدبوا في شتنبر 2003 ماغدي يمكنشي من بعد النطق الملكي نمدد لهم حتى شتنبر، لذلك كان لابد من هذا النص المهم جدا، ونحيي بالطبع وزارة الداخلية التي أخذت على عاتقها بتهيئ هذا المشروع، لأنه جاء كتتويج ديال الترسانة القانونية من أجل حل إشكالية ملائمة مدة انتداب أعضاء المجالس وتواريخ إجراء الانتخابات، حيث من بعد المشاورات كما قال الأخ حصار، كاين هناك أجندة من بعد 12 يونيو النطق الملكي كاين:

- انتخاب أعضاء المجالس العمالات والأقاليم فاتح يوليو 2009.
- انتخاب أعضاء الغرف المهنية 24 يوليوز 2009.
- انتخاب أعضاء مجالس الجهات يوم 9 شتنبر 2009.
- ثم تجديد ثلث أعضاء مجلس المستشارين يوم 2 أكتوبر 2009.

لذلك جاءت هذه المادة الأولى اللي كتقول بأن استثناء من الأحكام ديال الفقرة الأولى من المادة 43، المتعلق بمدونة الانتخابات، تنتهي في اليوم الموالي لتاريخ إجراء الانتخابات العامة المقبلة، لتجديد أعضاء مجالس الجماعات الحضرية والقروية ومجالس المقاطعات ومجالس العمالات والأقاليم والمجالس الجهوية، تنتهي إذن مدة انتداب الأعضاء المزاولين مهامهم بالمجالس المذكورة في تاريخ نشر هذا القانون في الجريدة الرسمية.

إذن القضية الآن، واضح أنه اليوم الموالي خاص تنتهي انتداب ديال، ما يمكنش يكونوا في نفس الوقت 2 ديال المنتخبين، لذلك جاء هذا القانون باش كيفضي مع هذه القضية بالنسبة للمنتخبين المحليين.

نفس الشيء بالنسبة للأجراء أو ممثلي المأجورين المزاولين لمهامهم في تاريخ نشر هذا القانون في الجريدة الرسمية والآتي بيانهم:

كاين المندوبين ديال المستخدمين في المنشآت اللي مكلف بهم وزير التشغيل.

ممثلين ديال المستخدمين في لجان النظام الأساسي والمستخدمين في المنشآت المنجمية اللي مكلفة بهم وزيرة الطاقة والمعادن.

ثم ممثلو الموظفين في اللجان الإدارية المتساوية الأعضاء، المنصوص عليها في النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية، والأنظمة الأساسية الخاصة بمستخدمي الجماعات ومستخدمي المؤسسات العامة، واللي مسؤول بهم الأخ وزير الوظيفة العمومية.

إذن يباشر ابتداء من التاريخ المحدد في النص التنظيمي، دبا غادي يخرج واحد النص تنظيمي اللي غادي يقول أن انتخابات الممثلين الجدد لكل فئة من فئات المأجورين المبينة أعلاه وفق الإجراءات والشروط القانونية والمطبقة عليها، إذن ننتظر يجي هذا النص التنظيمي باش نعرفو أشنو هو الوقت؟ وكيفاش الوزراء المهتمين غادي يباشروا العملية ديال هذه الانتخابات؟

إذن كنبغي نقول كذلك وانتهز هذه الفرصة باسم الأغلبية لمطالبة الإدارة الترابية بتقليص المدة الفاصلة بين تاريخ انتهاء الانتداب، وتاريخ تسليم المنتخبين الجدد لمهامهم، عن طريق تكوين مكاتب المجالس قصد تلافي ما يمكن أن تعرفه هذه المرحلة من فراغ أو شغور، مذكرين كذلك بضرورة وضع برنامج مستعجل لتكوين رؤساء الجماعات الجدد قصد تسهيل مأموريتهم بخصوص تسيير الشأن المحلي.

وإننا إذ نؤكد على أهمية هذا النص، نؤكد كذلك أننا سنصوت إيجابيا على هذا المشروع، والسلام عليكم.

المستشار السيد محمد فضيلي، رئيس الجلسة:

شكرا للأستاذ عبد الحق التازي رئيس الفريق عن الأغلبية، الكلمة الآن لفرق المعارضة، الأستاذ مرون عن فرق المعارضة.

المستشار السيد إدريس مرون:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

زملائي،

حقيقة فيما يتعلق بالجماعات المحلية ما كاينش المعارضة والأغلبية، حيث المعارضة اللي لهيه راه أغلبية هنا، والأغلبية اللي هنا راه معارضة لهيه، وبالتالي فيما يتعلق بالجامعات المحلية حنا دائما كنطلقو بأنه تسيير الشأن المحلي ما فيهش السياسة فيه التدبير، إذن بغيت نذكر هاذ المعطى.

فيما يتعلق بهذا النص اللي فيه جوج المادات، ما عنديش خطاب لأن هذا إجراء لأن هو تيترتب على الخطاب ديال سيدنا الله ينصرو، اللي حدد الانتخابات الجماعية في 2009.06.12، وبالتالي يترتب على ذلك أن المجالس خصها تنهي المهمة ديالها قبل الأوان، فهذا نص تيقول لينا على أنه مجرد ما غيطلعوا آخرين، قبل الوقت اللي كان محدد هو 6 سنين، لأن حنا تيخصنا نبقاو 6 سنين في الجماعات المحلية، الآن ما غنبقاوش 6 سنين كاملة، إذن في الحقيقة هي انتخابات سابقة لأوانها، وبالتالي جاءت إجراءات قانونية تقنية لتحديد هذه المعطيات، ونحن سنصوت على ذلك بالإيجاب أولا رغبة منا وحتى إلى ما بغيناش بالسيف علينا.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، الكلمة الآن للفريق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية.

إذن نمر إلى عملية التصويت على مواد المشروع:

المادة الأولى:

الموافقون = الإجماع؛

المعارضون = لا أحد؛

الممتنعون = لا أحد.

المادة الثانية:

الموافقون = الإجماع.

أعرض مشروع القانون برمته للتصويت:

الموافقون = الإجماع.

إذن وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم 52.08 يقضي بانتهاء مدة انتداب أعضاء مجالس الجماعات الحضرية والقروية، ومجالس المقاطعات، ومجالس العمالات، والمجالس الجهوية، وبانتهاء مدة انتخاب ممثلي المأجورين.

ننتقل للدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 42.08 يتعلق بإحداث وكالة التنمية الفلاحية، الكلمة للحكومة لتقديم المشروع فلتتفضل الحكومة.

السيد عزيز أخنوش، وزير الفلاحة والصيد البحري:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يسعدني أن أتقدم أمام مجلسكم الموقر لأعرض على أنظاركم الخطوط العريضة لمشروع قانون 42.08 يتعلق بإحداث وكالة للتنمية الفلاحية.

فكما تعلمون أعدت الحكومة إستراتيجية جديدة للنهوض بالقطاع الفلاحي وجعله إحدى الرافعات الأساسية للاقتصاد الوطني، أطلق عليها صاحب الجلالة نصره الله "مخطط المغرب الأخضر"، التي تشرفت بعرضه على أنظار جلالته بمناسبة المناظرة الأولى للفلاحة المنعقدة بمكناس، وبهدف تنفيذ هذه الإستراتيجية في إطار من السرعة والنجاعة والفعالية، تقترح الوزارة إحداث وكالة للتنمية الفلاحية، وتمحور المهام الرئيسية المنوطة بهذه الوكالة حول:

- تحديد المحيطات القابلة لتوسيع الزراعات ذات القيمة المضافة العالية.
- تشجيع وتثمين المنتوجات الفلاحية عبر وضع أنظمة جديدة للسقي وتجهيز الضيعات والتلفيف والتسويق.
- تشجيع الاستثمار الفلاحي وتفعيل الشراكات مع المستثمرين.
- اقتراح مخططات عمل لتنمية الفلاحة التضامنية، بهدف تحسين دخل الفلاحين.

واسمحوا لي السيد الرئيس المحترم،

السادة المستشارون المحترمون،

أن أغتنم هذه المناسبة لأتقدم بخالص الشكر إلى لجنة الفلاحة والشؤون الاقتصادية، رئيسا وأعضاء، على ما أبدوه من تفهم وتجاوب مع روح ومرامي هذا المشروع.

والسلام عليم ورحمة الله وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد وزير الفلاحة، الكلمة الآن للسيد مقرر اللجنة.

إذن نعتبر أن التقرير قد وزع؟ التقرير قد وزع. أفتح باب المناقشة، أعطي الكلمة لفرق الأغلبية، الأستاذ الشكاف عن فرق الأغلبية.

المستشار السيد علي سالم الشكاف:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السادة الوزراء،

السادة المستشارين المحترمين،

أتشرف اليوم بأخذ الكلمة باسم فرق الأغلبية، لمناقشة مشروع قانون رقم 42.08 الذي يرمي إلى إحداث وكالة التنمية الفلاحية، حيث يهدف هذا المشروع إلى إحداث وكالة تكون بمثابة آلية إستراتيجية لتشجيع الاستثمار والصناعة الغذائية، وستكون من بين أهم أدوات الإستراتيجية الجديدة للقطاع الفلاحي، ويتعلق الأمر بمخطط المغرب الأخضر.

السيد الرئيس،

لابد في البداية وقبل الدخول في صلب الموضوع المثار للنقاش، أن نعرج ولو بالإشارة فقط إلى السياق العام الذي تم فيه تسطير مثل هذه الأوراش، حيث لا يخفى على أحد اليوم الرهان الكبير الموضوع على قطاع الفلاحة، باعتباره رافعة أساسية لأي إقلاع اقتصادي وتنموي، وهو رهان من شأنه أن يؤمن لبلادنا استقلالها الغذائي واستقرارها الاجتماعي وإقلاعها التنموي، فاختيارات الدولة سابقا والتي تمثلت في تراجعها عن القطاع منذ انطلاق مسلسل التقويم الهيكلي، والاندماج في اتفاقيات (GATT) التي عملت على تخفيض الرسوم الجمركية، وإبرام اتفاقيات التبادل الحر مع بعض الدول الأجنبية التي تعرف باقتصاد قوي وفلاحة متطورة، كل ذلك لم يستجيب لمتطلبات النهوض بالفلاحة المغربية، لكن بالمقابل نسجل اليوم الأهمية الكبرى لإستراتيجية مخطط المغرب الأخضر، الذي جاء ليؤكد حقيقة أن المغرب بلد فلاحي، وأن الفلاحة هي العمود الفقري للاقتصاد الوطني وفي الناتج الداخلي الخام، وفي استقرار الساكنة ومحاربة الهجرة القروية وكذلك محاربة الفقر.

السيد الرئيس،

بالرجوع إلى المشروع المعروض على أنظارنا اليوم، والمتعلق بإحداث وكالة التنمية الفلاحية، يتضح بالملموس أن الحكومة أصبحت واعية كل الوعي بالرهان الكبير المطروح على القطاع الفلاحي بكل مكوناته، لأن دور هذه الوكالة يهدف بالأساس إلى تنفيذ الإستراتيجية الفلاحية المسطرة من قبل الحكومة، فيما يخص تطبيق مخطط المغرب الأخضر، ومن خلال القيام بدور الوسيط بين الفلاح والمستثمر والإدارة، وتحديث الإطار التنظيمي للمهنيين ومتابعة تطورات القطاع وصياغة برنامج طويل الأمد، إلى جانب تشجيع الاستثمار الفلاحي والصناعة الغذائية، من خلال الإشراف التقني والدعم المالي، وكذلك من خلال تطبيق سياسة تجميع الأراضي الفلاحية في مشاريع استثمارية كبرى، بغية تطوير الإنتاجية سواء بالنسبة للفلاحين الصغار أو الكبار.

كما أن الوكالة ستعمل أيضا على تدبير الشراكات مع المستثمرين، وإطلاق مشاريع ملموسة وتتبعها، خصوصا وأن المخطط الأخضر باعتباره

برنامج طموح سيحقق لا محالة تنمية سريعة للفلاحة الوطنية، بحيث سيهدف هذا المشروع إلى تحقيق ناتج داخلي خام إضافي سنوي قدرته الحكومة ما بين 70 و 100 مليار درهم، سيكون له انعكاسات اقتصادية واجتماعية مهمة، والمتمثلة بالأساس في إطلاق موجة جديدة من الاستثمارات ستصل إلى 10 ملايير درهم سنويا وخلق ما بين مليون ونصف مليون فرصة عمل إضافية والرفع من دخل حوالي 3 مليون شخص في العالم القروي بمقدار ضعفين إلى ثلاثة أضعاف.

السيد الرئيس،

إن مرتكزات مشروع مخطط المغرب الأخضر جاءت اليوم بأفكار أساسية تلتقي مع طموحاتنا في الوصول بقطاع الفلاحة إلى مستوى التقدم والنجاح، خصوصا أن هذه المرتكزات ستجعل من القطاع أحد المحركات لتنمية الاقتصاد الوطني على مدى 15 سنة المقبلة، كما أن هذا المخطط جاء ليحدث القطيعة مع التصور التقليدي الذي يقابل بين الفلاحة العصرية والفلاحة الاجتماعية، من خلال صياغة إستراتيجية متميزة وملائمة تهم جميع الفئات في القطاع، والعمل على تحديد نسيج الفاعلين وإعادة هيكلته بالاعتماد على نماذج التجميع التي برهنت على نجاحها على الصعيد الوطني والدولي للحد من الآثار السلبية للوضعية الحالية للعقارات الفلاحية، والمتمثلة في كثرة الضيعات الصغيرة والمتوسطة، وضياع المجهودات الفردية للفلاحين دون الوصول إلى نتائج المرجوة، رغم أن الدولة قد سبق أن نهجت في الماضي سياسة ضم الأراضي، إلا أن ذلك لم يعرف النجاح المطلوب، لذلك يجب توفير جميع الشروط من أجل عدم تكرار نفس التجربة السابقة.

السيد الرئيس،

إننا مدعوون إلى تقوية إيماننا بالرهان على الفلاحة واعتبارها أكبر من مجرد قطاع، لأنه رهان مجتمع لكون الفلاحة اليوم تشكل مستقبل المغرب بقراه وبواديه وحواضره، وهي النقطة القوية لتحريك وثيرة النمو الاقتصادي والاجتماعي، ومن هذا المنطلق سنصوت بالإيجاب على هذا المشروع.

وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للأستاذ علي سالم الشكاف، الكلمة الآن للمعارضة الأستاذ عبد المجيد المهاشي.

المستشار السيد عبد المجيد المهاشي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

يشرفني أن أتدخل باسم فرق المعارضة في مناقشة مشروع قانون رقم 42.08 يتعلق بإحداث وكالة التنمية الفلاحية، مسجلا في البداية بارتياح جو التوافق والانسجام الذي ساد عند مناقشة هذا المشروع داخل اللجنة.

وإننا في المعارضة نعتبر أن هذا المشروع سيضيف إلى قطاعنا الفلاحي مؤسسة جديدة ولبنة من لبنات تطوير الاستثمار الفلاحي، ودعم الفلاحة الوطنية وتعزيز الضمانات المؤسساتية لإنجاح مشروع مخطط المغرب الأخضر الذي نعول عليه لتقدم الوطنية، وتعزيز تنافسيتها في الأسواق الدولية، فالوكالة تدخل في صلب مسلسل إصلاح هياكل الوزارة، يعهد إليها بتنفيذ الإستراتيجية الفلاحية، إلا أننا في المعارضة نرى من اللازم تسجيل بعض التحفظات في مضامين نص هذا المشروع، وللحكومة أن تتداركها بالطرق والمساطر الممكنة، وهذه التحفظات تهم:

أولا، الصلاحيات الممنوحة للوكالة للقيام بعملية تعبئة الرصيد العقاري، حيث تنص الفقرة ثلاثة من المادة 2 على أن الوكالة تقوم بتحديد وتعبئة العقار اللازم لتوسيع الدوائر الفلاحية وتطوير الزراعات ذات القيمة العالية، فما مدى إلزامية تدخلات الوكالة في مجال وضع الأنظمة الجديدة للري وتجهيز الضيعات؟

ثانيا، عملية تشكيل مجلس الإدارة غير واضحة بالشكل المطلوب.

ثالثا، إن مشروع إحداث هذه الوكالة يطغى عليه الطابع المركزي ولا يتحدث عن إحداث فروع جهوية للقرب من مجالات التدخل.

السيد الرئيس،

هذه التحفظات نسجلها فقط لأجل التذكير حتى نقوم بدورنا كاملا كمعارضة، وتتمنى أن تأخذها الحكومة بعين الاعتبار.

وباسم فرق المعارضة سنصوت بالإيجاب على هذا المشروع، والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للمستشار المحترم.

إذن نكون قد أنهينا المناقشة حول هذا المشروع، ننتقل إلى مواد المشروع.

المادة الأولى:

الموافقون = إجماع.

المادة الثانية، المادة الثالثة، الرابعة، الخامسة، السادسة، السابعة، المادة الثامنة، المادة التاسعة، المادة العاشرة، المادة الحادية عشر.

أعرض مشروع القانون برمته للتصويت:

الموافقون = الإجماع.

إذن وافق مجلس المستشارون على مشروع قانون رقم 42.08 يتعلق بإحداث وكالة التنمية الفلاحية.

بهذا سنكون قد أنهينا برنامج اليوم، شكرا للجميع.

ورفعت الجلسة.